

في المعول ذلك الاثر اذ احتاج الى بيان المراد فقال **اي الاعراب** ولم يقل اول الاعراب
 والمعول والاعراب لم اعادة الاستثاق الاصح ان ما بعد اي المفسرة عطف بيان
 لما قبلها وقال بعضهم انهما في ضمن موضوع هذا الكتاب الذي يحتمل احوال
 العامل والمعول والاعراب لان كل كلام لا يخلو عن احوالها فثبتت الحاجة الى معرفة العامل
 وكيفية عمله وشروطه وان وجد وما عمل فيه من اجزاء الاعراب عليه واما الحاجة الى
 معرفة احوالها فثبتت بهذه الحاشية ولما كانت عندها بحسب اقتضاها المقام كتحريف
 الكمية وتقسيمها الى اقسامها الثلاثة وتفرعها وغير ذلك وبيان كون بعض
 الاقسام معرفة بالاعراض اعلم بمعمولة اصلها او في بعض المواضع وما يتعلق بها
 والاصطلاحات التي يتولد عنها كالذوات والاشياء والجمع والمعرفة والنعمة والنعمة
 وغير ذلك على ما في تفصيلها في مجال يليق بها انشاء الله تعالى واذ كان اشتد
 الاحتياج اليها فثبتت في كتاب الاعتناء بها المتضمن لبيان كل باب على حدة
فوجب ترتيبها على ثلاثة ابواب التي هي مصدر ترتيب بمعنى رتب من الترتيب
 بمعنى الترتيب او جعلها ثابتة على ثلاثة ابواب ثبوت كل على الاجزاء كما ثبتت على الجدران
 والتصفى فلي يتلوه بالانكساف وان حمل على معناه العربي وهو جعل كل من
 المتعدد في معنى ثمة الالفة به فلا يد من اعتبار الرتبة بالاجزاء اي وجعل
 كل من اجزاء الالفة من ثمة الالفة به ومن اعتبار معنى آخر هو وضع ثمة الالفة
 به في معنى المقصود والاشتغال ويسمى هذا في اصطلاحهم للثبوت اي جعل ذلك المعنى
 في ضمن الاصل وتفرعها من جعل الاصل ثابتا والمفهوم ثمة الالفة وعكسه
 اي وجب ترتيب اجزائها من مقصود او مشتق على ثمة الالفة ابواب او قصرها
 او اشتمالها على ثمة الالفة ابواب مرتبة لا موضوعة كيف ما التفتت بلا اعتبار ترتيبها
 قاله شيخ التتبع قال سيدنا في حاشية الكتاب وحقبة الثبوت
 ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر يناسبه ويدل
 عليه ذكر شي من منطقاته فتلك احد اليك فلاننا فانك لاحظت في
 الجملة من الالفة ودلت عليه بقوله عليه في كرسية الحق **الاصح** ان كانك قلت ان
 انما عمل اليك وقال في كرسية اعطاء جموع المتدين فالعنان مقصود
 مقاصدا وتبع انما وفيه زيادة بيان فيه وهو كثير في كلام العرب
 حتى قال ابن جني لو جئت بضم ناء العرب لا سمحت بحالين ولا كان
 شرف العامل لكونه مؤثرا في المعول العمل ولتوقف اكثر ترتيبات

المعول

المعول عليه يقتضيه تقدمه قد مر على المعول فقال **الالف** **في العامل**
في العامل والالف في الباب الجديد فالرسالة ان اعتبرتم لفظ الف الثالث
 لفظ لا بد جزاء من رسالته وان اعتبرتم معنى فافا الثالث فذلك لان ذكر
 اللفظ الذي من ثمة الالفة او المعنى الذي كان ذلك مقصودا لبيان احوال
 العامل او كائن في بيان احوال العامل او في تحصيل معرفتها والتفصيل
 يطلب عما سبق ولما كان الالف كعامل لفظيا وذلك اللفظ اما قبل او
 او حرف وتوقف معرفته لا معرفة الموقوف على معرفة الالف اذ ان بيان
 او لا فقال **اعلم** تبيين اعلم ان البحث الاقرب من بيانها في بيانها
 البري ويحفظ ولا يصححها طبعا لكل من شأنه ان شاء الله تعالى اي قبل الشرح
 في المقصود في الصياح اذ جعلت او صفة انصاف فيقول لقيت غاصا قول
 واذ لم يحفل صفة صفة فيقول لقيت غاصا او لا انما هو هنا ليس بصفة بل مؤن
 منسوب على الطريقة **ان الكلمة** قد استلزم هنا كمال الكلمة لكن احسن
 كلام المقصود انما هو الحق وباقول الحق لان غير ذلك لا يسمى غاصا
 من حيث هو لانه لا يملك العهد للزم كونه حصة من الجنس قال لام الجنس
 وتألفها الوجة الشخصية الكلمة التي لم تخرج من الجنس وهذا ليس كذلك
 وبين الجنس ولا من حيث هو ولا من حيث هو في الكلمة ولا تشارك في بينها
 التناهي بينهما وبين المركب او بين الوجة الشخصية الجزئية والجنس والوجه الالفة
 ليست مع الوجة الكلية والنوعية احد مقصودها في اكرامة ودرجتها مع صفة قوله
 بالكرامة وقوله الثالثة في معنى عرق الفرق بين الجنس الواحد لا يقتضيه التناهي
 التناهي لان التناهي من ان يكون واحدا او اكثر والتميز خاص بالواحد واما
 جعل الالفة للتميز فيقول ان المقصود الاصلية هنا هو التثنية والتثنية يقع
 فساد جدي الا ان لام التثنية في جمع كل فرد من افراد الحقيقة فيكون المعنى هنا
 كل فرد من افراد الحقيقة قلته وهذا بين العباد وايضا تفرع التثنية
 فيود الالفة الى المحصل اذ لا تقتضيه كونه المقصود اما كل الالفة في
 معناه في احد الطرفين اقسام الحقيقة او مقصودا ثانيا في الالفة والكلام
 الكلمة يسكون الالفة بمعنى المعول لانه في الصلابة **ويحذف** جملة اعتبارية
 بين اسمان وخبرها مصدرية بالواو وقد انقضى كونها خبرا وان لم يقل